

## رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لزيمبابوي لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أبعث هذه الرسالة إلى مجلس الأمن لإعراب بازدرء واستهجان عن رفض الادعاءات الرواندية بإقدام القوات المتحالفة التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على انتهاكات متكررة لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

لقد وفّت القوات المتحالفة بالتزاماتها بإخلاص وتفان على النحو المنصوص عليه في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وغيره من الاتفاقات اللاحقة. ولا تنتشر قواتنا في أي موضع قرب مسرح العمليات الذي أشارت إليه رواندا.

وترحب حكومة زيمبابوي بالطلب الذي قدمته رواندا إلى مجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للتحقق دون إبطاء من الانتهاكات المزعومة. غير أن الوقوف على الوقائع في عين المكان سيخلي طرف القوات المتحالفة التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

ولا ينبغي أن يسمح لهذه الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة أن تؤثر في المواقف المعلنة للمجتمع الدولي بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تشمل اعتراف محكمة العدل الدولية بأن وجود أفراد الجيش الرواندي الوطني في إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية يشكل اعتداء على هذا الإقليم.

وينبغي تذكير منتقدي عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن وفدا من البرلمان الأوروبي حث المجتمع الدولي مؤخرا على توحي الإنصاف في سعيه لإنهاء الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وليس من المقبول، على حد رأي أعضاء الوفد

البرلماني، أن يرحح ٢٥ مليون كونغولي تحت نير الاحتلال الأجنبي. و”أن يطالب الكونغو أحيانا بما لا تطالب به رواندا أو أوغندا. إننا نرغب في نهج سياسة متوازنة“.

وقد ضمت الجهات المانحة الأخرى أيضا صوتها إلى الأصوات الأخرى وأهابت بكينغالي أن تسحب قواتها من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأظهرت دراسة تحليلية للتكاليف والمنافع أجراها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي، أن الدعم الذي تقدمه رواندا إلى المتمردين الكونغوليين يقف عقبة أمام تدفق المعونة إلى رواندا نفسها والتي هناك أمس الحاجة إليها.

ومما يزيد الطين بلة أن الصراع المحتدم داخل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) قد خلف من التصدع والضعف في صفوفه ما يفقده أية أهمية عسكرية وقد تمت من جراء ذلك، تنحية إميل يونغا من الزعامة وحل محله أدولف أنوسومبا. ولا يحظى هذا الأخير بأية مشروعية سياسية، ولذا يتحتم عليه إثبات جدارته عسكريا. وينبغي فهم تأكيد رواندا بأنها تحتفظ لنفسها بالحق في الدفاع عن نفسها وحلفائها في هذا السياق.

وتنبه حكومة زمبابوي مجلس الأمن حتى لا تنطلي عليه حيل رواندا. فليس الحق المزعوم في الدفاع عن النفس إلا مجرد ذريعة تحتلقها رواندا لشن هجومها.

وإن حكومة زمبابوي والقوات المتحالفة التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تظل ملتزمة باتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، لكنها لن تتردد في الدفاع عن مواقعها إذا تعرضت لهجوم.

وتلتزم حكومتي تعميم هذه الرسالة على جميع الأعضاء كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ت. ج. ب. جوكونيا

السفير

الممثل الدائم